

الملكية المباشرة : ملكية رأس المال تمثل الصورة النموذجية للسيطرة الاقتصادية من طرف المشروع المتعدد الجنسيات - 1 على الفروع التابع له ، و يتحقق ذلك من خلال نقل رؤوس الأموال و انشاء و تشيد مشروع صناعة معينة بواسطة المشروع متعدد الجنسيات في بلد اجنبي غير البلد المركز . او من خلال شراء أسهم مشروع محلي قائم بالفعل ثم العمل على تطويره وتنميته.

يتميز هذا النوع بالسيطرة الكاملة على الفروع الاجنبية بسبب نظام ملكية رأس المال و هذا الشكل من المشاركة نجده في مشروعات انتاج واستخراج الموارد الطبيعية . و خاصة في المشروعات الانتاجية بسبب الحواجز التي تقدمها الحكومات لرأس المال الاجنبي من اعفاءات ضريبية وجمركية واعانات و فروض منخفضة التكالفة . 2 - عقود المشاركة : هو اتفاق بين مشروعين أو وحدتين انتاجيتين او اكثر على اقامة شراكة بينهم في مجال الانتاج أو الخدمات وقد يكون التعاون في رأس المال او الملكية وقد يأخذ شكل التعاون في الجانب الفنى للعمليات الانتاجية او استخدام براءات الاختراع و العلامات التجارية و المعرفة التكنولوجية و التسويقية و المراحل الانتاجية و في الاخير تقاسم الارباح حسب العقود بين اطراف الاتفاق . 3 - التراخيص و نقل التكنولوجيا : هي وسيلة حديثة نسبياً لمشاركة المشروعات المتعددة الجنسيات في الاستثمار الاجنبي . حيث يرخص المشروع متعدد الجنسيات لمشروع محلى بانتاج و بيع منتجات الشركة الأم في السوق المحلي او في نطاق مکانى و زمانى معين . وهذا الترخيص يعطى المشروع المنتج الحق في الحصول على براءات الاختراع و العلامات التجارية و المعرفة الفنية و طرق التصنيع المختلفة من الشركة الأم مقابل دفع رسوم و اتاوات . 4 - عقود الادارة : يعتبر أحد صور المشاركة بين المشروعات الدولية والمشروعات المحلية ، و هي عقود طويلة الأجل يقدم المحليون للمحليون المشروعات والأصول الانتاجية للأجانب مع الاحتفاظ بالملكية ، حيث تلتزم الشركة الدولية بالإدارة الشاملة و التشغيل و التسويق ، ويقتسم الطرفان الأرباح حسب أهمية رأس المال أو الادارة في تحقيق أهداف الانتاج المشترك . و تتم عقود الادارة في قطاع الخدمات السياحية والترفيهية (ادارة المنتزهات و القرى السياحية) و الفنادق والمطارات والمناجم . وتلتجي الكثير من الدول لهذا الأسلوب ، خاصة لما تتطلبه هذه المشاريع من الخبرة في الادارة ومهارات في تسويق الخدمات ، و يرتبط نجاح ادارة هذه المشاريع بالسمعة و الشهرة الدولية لهذه الشركات . 5 - نظام اقتسام الارباح :

يطبق هذا الاسلوب في مجالات اكتشافات البترول و المعادن ، تحتاج هذه الاكتشافات إلى رأس المال ضخم و تكنولوجيا متقدمة لا تتوارد في الدول النامية . فإذا ما تم الاكتشاف و بدأ الانتاج تتقاسم المشروعات الدولية عوائد الانتاج من الدول المستقبلة لهذه المشاريع . فالشريك الاجنبي يقدم التمويل و المعرفة الفنية و التكنولوجيا و تدريب اليد العاملة ، وهو من يتحمل مسؤولية نجاح أو فشل المشروع (مثل اذا تم اكتشاف النفط يتم اقتسام الانتاج ا ماذا لم يتم اكتشافه فيتحمل الشريك الاجنبي كامل النفقات) 6- اتفاقيات التأجير الدولي : المالك هنا القطاع العام الحكومي (المحلي) يؤجر صناعة ما أو مشروع ما إلى شركة متعددة الجنسيات له خبرة في المجالات الانتاجي و يستطيع تطويره تكنولوجيا واداريا واستغلاله انتاجيا و تسويقيا مقابل ايجار سنوي ثابت بالإضافة قيمة متغيرة من المدفوعات تتحدد طبقاً لحجم الانتاج أو الربح أو المبيعات تدفع للمالك 7 - مشروعات الاوف - سور الانتاجية :

تشير الى عمليات الانتاج التي تقوم بها المشروعات الدولية في مناطق معينة للاستفادة من التكاليف المنخفضة ، مثل الاجور البسيطة و المهارات المرتفعة و عدم التشدد في التشريعات التي تنظم قانون العمل (تشغيل الاطفال) و التلوث خاصة بتلك الصناعات و الانشطة التي تتسبب بمستويات مرتفعة من التلوث